الأمم المتحدة

A/74/844–S/2020/368

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 May 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 123 من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري العميق لرسالتكم المؤرخة 21 نيسان/أبريل 2020، التي تعبر عن قلقكم، على الصعيدين الشخصي والمهني، بشأن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، وآثارها السلبية البالغة على قدرة الجمهورية العربية السورية على مواجهة العواقب الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية.

لقد نقلتُ رسالتكم إلى حكومة بلدي، التي ستواصل الاتصال والعمل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في سوريا، عمران رضا، لاستكشاف السبل التي تضمن استجابة كافية للتغلب على الآثار السلبية لهذه التدابير العقابية على قدرة الدولة والمواطنين والاقتصاد في سوريا على التصدي لعواقب هذه الجائحة.

وبمقدور المنسق المقيم وعدد كبير من ممثلي العديد من منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية المقيمة في سوريا، رصد الوضع على الأرض يوميا، وتقديم تقييم مهني متوازن حول استمرار معاناة المواطنين السوريين، بسبب الحرب الإرهابية، والحصار الاقتصادي، وإصرار الحكومات التي تفرض هذا الحصار على منع بدء عملية إعادة الإعمار والتنمية. ولا تزال هذه الحكومات تتجاهل تقاريركم ودعواتكم المتكررة إلى رفع أو تخفيف هذه التدابير القسرية الانفرادية، من أجل ضمان الاستجابات الوطنية المثلى والتضامن العالمي في مواجهة كوفيد-19.

وفي الآونة الأخيرة، صدر عن حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العديد من البيانات السياسية والنشرات الصحفية، بوصفهما الطرفين المسؤولين بشكل رئيسي عن فرض تدابير قسرية انفرادية على الشعب السوري وعلى شعوب بلدان أخرى. وتضمنت هذه البيانات الصادرة عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ادعاءات غير دقيقة بأن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية لا تستهدف سوى

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكومات والمسؤولين والجهات المرتبطة بهم، وأنها لا تستهدف المواطنين ولا تؤثر على حياتهم ولا على مستوى الخدمات التي يتلقونها مثل الغذاء والصحة والاحتياجات الأساسية اليومية. ودافعت كذلك حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن هذه الجزاءات الاقتصادية القسرية الانفرادية بادعائهما أن إطارها يشتمل على استثناءات وإعفاءات تسمح بتقديم المساعدات الطبية والغذائية والإنسانية لمواطني البلدان الخاضعة لتأثير هذه التدابير غير القانونية.

وردا على هذه الادعاءات غير الدقيقة، ومن أجل توضيح الحقيقة استنادا إلى منظور إنساني وواقعي بحت، يشرفني أن أرفق بهذه الرسالة مرفقين يتضمنان معلومات وتقييمات مقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمصرف المركزي في الجمهورية العربية السورية (انظر المرفقين الأول والثاني)، فيما يتعلق بالآثار العميقة والسلبية المستمرة لهذه التدابير العقابية على المواطنين السوريين، لا سيما في ظل هذه الجائحة الصحية العالمية.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشدد على مجموعة الحقائق والمبادئ التالية:

1 - تشكل جائحة كوفيد-19 تحديا إنسانيا عالميا يتجاوز حدود المرحلة الزمنية الراهنة بكل مآسيها وصعوباتها. ويرتبط هذا التحدي ارتباطا جوهريا بالهدف الرئيسي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وهو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعدم ترك أحد خلف الركب.

2 - والاحتمال الأكبر هو أن عالمنا سيتغلب على هذه الجائحة الصحية العالمية. بيد أن التقاعس عن تحقيق التضامن الجماعي العالمي، مشفوعا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لهذه الجائحة، سيثير شكوكا مبررة بشأن فعالية أو وجود نظام عالمي متعدد الأطراف. ومما لا شك فيه أن استمرار فرض التدابير القسرية الانفرادية هو إحدى الثغرات الخطيرة في بناء التضامن الجماعي العالمي.

3 - وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، أكرر تأكيد أن بمقدور ممثليكم في الميدان هناك، مع العديد من الشركاء الدوليين والشركاء المحليين في المجال الإنساني، أن يقدموا لكم تقييما واضحا للمعاناة المستمرة للمواطنين السوريين بسبب الحرب الإرهابية والحصار الاقتصادي، وهم ملزمون بذلك في الواقع. وقد ازدادت هذه المعاناة مؤخرا بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تعين على الحكومة السورية اتخاذ التدابير الاحترازية التي اتخذها جميع بلدان العالم، ولكن الفرق الأساسي هو أن سوريا تشهد بالفعل حالة اقتصادية واجتماعية خانقة.

4 - وقد تطرق مبعوثكم الخاص إلى سوريا، غير بيدرسن، مؤخرا إلى هذه المسألة في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن في 29 نيسان/أبريل 2020، ردا على موقفكم الواضح الداعي إلى رفع أو تخفيف هذه التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية. وكان من الواضح أن السيد بيدرسن كان على علم تام بأثر هذه التدابير العقابية على الحالة الراهنة والمستقبلية في سوريا في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

5 - واليوم، لا يمكن لأي طرف أن ينكر أن إصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على فرض حصار اقتصادي خانق على الشعب السوري وإعاقة بدء عملية إعادة الإعمار والتنمية، يهدد مسار العملية السياسية ومصداقيتها. فلا أحد يتوقع من المواطنين السوريين أن يؤمنوا بجدوى أي عملية سياسية في الوقت الذي يتعرضون فيه كل يوم للمعاناة في تأمين سبل العيش والحصول على المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية والغذاء والدواء والكهرباء والمياه.

6 - وآمل أن توفر المعلومات الواردة في مرفَقَي هذه الرسالة، وفي الرسالة التي وجهتها إليكم في 7 نيسان/أبريل 2020، وفي الرسالتين المتطابقتين الموجهتين إليكم في 31 آذار/مارس 2020 (A/74/775- S/2020/259)، قاعدة بيانات واضحة يمكنكم الاعتماد عليها في بذل مساعيكم الحميدة من أجل تعزيز قدرة الدولة السورية على مواجهة تداعيات هذه الجائحة الصحية العالمية، ورفع أو تخفيف التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري. ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن رفع هذه التدابير غير القانونية والشروع في عملية إعادة الإعمار والإنعاش يشكلان ضمانة حقيقية لسلامة العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية واستقلالها وفعاليتها ومصداقيتها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 123 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم

المرفق الأول

المعلومات والتقييمات الواردة من مصرف سوريا المركزي

أولا – تفرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي طائفة واسعة من التدابير القسرية الانفرادية على الجمهورية العربية السورية. وقد فُرضت هذه الجزاءات الاقتصادية غير المشروعة على أساس العديد من القرارات والأوامر التنفيذية الصادرة عن سلطات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (مجلس الاتحاد الأوروبي ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة)، منذ بداية الأزمة الحالية في سوريا وفي السنوات التي تلتها. ولا بد من أن نوضح هنا أن الولايات المتحدة ما انفكت تنتهج سياسة فرض مثل هذه التدابير العقابية على سوريا منذ عقود، ولكن حجم هذه التدابير وأثرها اتسعا بشكل كبير خلال العقد الحالي، من خلال إصدار الإدارة الأمريكية الحالية والإدارات السابقة لها أكثر من ثمانية أوامر تنفيذية، إما لفرض تدابير جديدة أو لتشديد التدابير القسرية الانفرادية المفروضة بالفعل على سوريا.

ثانيا – تهدف هذه التدابير غير القانونية إلى زيادة الأعباء والقيود المالية والاقتصادية والمصرفية والتجارية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، وتترك أثرا سلبيا مباشرا على القطاع المصرفي، سواء في مجال تمويل التجارة الخارجية، بما في ذلك تقييد تمويل شراء المواد الطبية والصيدلانية والغذائية، أو في مجال إجراء التحويلات الأجنبية. وقد بلغ هذا الوضع المزري اليوم درجة يستحيل فيها إجراء تحويلات أجنبية، عندما تكون مرتبطة بأوامر دفع وسندات لصالح الحكومة السورية أو أي من الهيئات الفرعية والهيئات المنتسبة لها.

ثالثا – يتأثر القطاع المصرفي العام والخاص في سوريا بشكل مباشر وغير مباشر بهذه التدابير غير القانونية. فاليوم، يرفض معظم المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية التعامل مع المصارف السورية، حتى لو لم تكن خاضعة لهذه الجزاءات الانفرادية، بسبب الخوف من أن تؤثر الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أي طرف أجنبي، أو ما يسمى طرفا ثالثا، قد يتعامل مع القطاع المصرفي السوري أو مع المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية السورية العامة والخاصة.

رابعا – نتيجة لذلك، تؤدي هذه التدابير القسرية الانفرادية، التي تعتبرها الأمم المتحدة غير قانونية وغير متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ومبادئ التجارة العالمية الحرة، إلى عدم القدرة على تمويل القطاعين العام والخاص في سوريا في مختلف المجالات التجارية والصناعية والإنمائية والاستثمارية والخدمية، وتفرض صعوبات وعقبات هائلة على استيراد المواد الصيدلانية والصحية والتغذوية اللازمة والسلع الأساسية. وتؤدي هذه التدابير غير القانونية إلى زيادة تكلفة استيراد السلع الأساسية للمعيشة والمواد الخام اللازمة لصنع الأدوية والمواد الغذائية، نتيجة اللجوء إلى أساليب معقدة وغير مباشرة لإجراء التحويلات المصرفية أو تمويل عمليات الاستيراد هذه.

خامسا – تدعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن القرارات والأوامر التنفيذية الصادرة عنهما لفرض تدابير قسرية انفرادية على الجمهورية العربية السورية تنص على استثناءات وإعفاءات تيسر استيراد السلع والمواد المخصصة للأغراض الطبية والصحية والإنسانية. غير أن هذه الادعاءات لا تزال دون أثر عملي. فلا تعترف المصارف الأجنبية، ولا سيما الأوروبية والأمريكية منها، بأي استثناءات أو إعفاءات ولا تردّ على الاستفسارات المتصلة بها، وهي تواصل حتى يومنا هذا رفض أوامر الدفع والتحويل أو أي طلب

من شأنه تحرير الأموال السورية المجمدة، بهدف تمويل عمليات شراء واستيراد المواد الطبية والصحية والغذائية أو السلع ذات الطابع الإنساني أو المتعلقة بالخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، لم يتمكن مصرف سوريا المركزي مطلقا من الاستفادة من أمواله المجمدة في الخارج لغرض تمويل استيراد المواد الطبية والصحية والغذائية والخدمية المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين السوريين، حيث لا تستجيب المصارف الإقليمية والأجنبية لأوامر الدفع الصادرة عن مصرف سوريا المركزي لدفع تكاليف استيراد هذه المواد من الحسابات المصرفية التابعة له. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، قام البنك العربي الأوروبي – فرانكفورت بتحويل مبالغ مودعة في حسابات لمصرف سوريا المركزي إلى حسابات مصرفية أخرى، دون تقديم أي مبررات. وإلى وقتنا الحالي، يرفض مديرو المصرف المذكور أعلاه الرد على المراسلات الرسمية الموجهة إليه سواء من خلال نظام المراسلات المصرفية أم من خلال القنوات الدبلوماسية!

سادسا – فيما يتعلق بالظروف الراهنة المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد-19 والتصدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، بما في ذلك فرض الحجر الصحي والتدابير الاحترازية؛ فقد فرض هذا الوضع الاستثنائي ضغطا جديدا وهائلا على القدرات المتاحة لمصرف سوريا المركزي والقطاع المصرفي السوري، حيث ازدادت المعاناة فيما يتعلق بتأمين التمويل اللازم للإمدادات الطبية والصيدلانية والمواد الغذائية، التي زاد مستوى الطلب عليها زيادة كبيرة في الآونة الأخيرة.

وفي الآونة الأخيرة، أصبح مصرف سوريا المركزي غير قادر على تلبية طلبات وزارة الصحة السورية وشركات الأدوية في سوريا، من أجل تأمين قنوات التمويل أو التحويل المناسبة لتيسير استيراد المواد الطبية والصحية اللازمة. وتعاني الجمهورية العربية السورية بالفعل من صعوبات، بسبب التدابير القسرية الانفرادية، فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات الصيدلانية والطبية الضرورية والعاجلة المرتبطة بمكافحة هذه الجائحة المستجدة، أو بمعالجة الأمراض المزمنة والمستعصية. وقد تفاقمت هذه الصعوبات مؤخرا بعد أن أعلنت حكومة الولايات المتحدة عزمها على تنفيذ مشروع قانون جديد للجزاءات تحت اسم قانون قيصر، مما تسبب في انخفاض كبير في معاملات المصارف والمؤسسات المالية السورية مع نظيراتها الأجنبية، حيث تعرب معظم المصارف الخارجية عن قلقها الشديد إزاء التعامل مع أي طرف داخل سوريا أو مرتبط بسوريا، بحجة تجنب التعرض للجزاءات المفروضة على أي "طرف ثالث" يتعامل مع سوريا.

سابعا – يتضمن الجدول التالي تقديرا تقريبيا – على سبيل المثال لا الحصر – للمبالغ في الحسابات المصرفية المجمدة لحكومة الجمهورية العربية السورية في أوروبا:

مجموع الأرصدة	*الدولة*
21 700 000 دولار	ألمانيا
1 900 000 دولار	إيطاليا
150 000 دولار	بلجيكا
273 000 دولار	الدانمرك
53 000 دولار	السويد

الدولة	*مجموع الأرصدة*
سويسرا	27 500 000 دولار
فرنسا	7 000 000 دولار
المملكة المتحدة	3 700 000 دولار
النمسا	1 900 000 دولار

ثامنا - تتطلع الجمهورية العربية السورية اليوم إلى التمويل العاجل لاستيراد المواد الطبية والصحية والتغذوية الأساسية التالية: الأدوية البشرية؛ ومواد التصنيع الأولية؛ وحليب الرضع والأرز والسكر والتونة المعلبة والسردين؛ والبذور الزراعية؛ وعلف الدواجن والمواد اللازمة لها؛ والزيوت والدهون النباتية الخام؛ وعلف الحيوانات.

المرفق الثاني

المعلومات والتقييمات الواردة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية

- كان للتدابير القسرية الانفرادية آثار سلبية وعميقة مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب الحياة في سوريا، حيث شكلت عاملا مقيدا لجميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وفرضت مجموعة من التحديات خلال السنوات السابقة، ومن المتوقع أن يكون لها آثار عميقة خلال السنوات المقبلة فيما يتعلق بجوانب التنمية البشرية ذات الصلة. ومن أبرز الصعوبات الناجمة عن هذه التدابير ما يلي:

1 - تقييد العمليات التجارية: على الرغم من الادعاءات الأمريكية والأوروبية بوجود استثناءات وإعفاءات، تعوق هذه التدابير العقابية الانفرادية حتى يومنا هذا توفير الأدوية، وحليب الرضع، واللوازم والمعدات الطبية، وكذلك المواد الخام، والسلع الوسيطة، وخطوط الإنتاج اللازمة للصناعات الصيدلانية. وأدت هذه التدابير العقابية غير القانونية إلى انخفاض كبير في مستوى الخدمات الصحية ونوعية وكمية الأدوية التي يجب توفيرها للمواطنين، ولا سيما في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، مع الأخذ في الاعتبار تعرض العديد من المرافق الصحية للدمار الناجم عن الحرب الإرهابية.

2 - الحد من قدرة المؤسسات المالية والتجارية والمصرفية السورية على إجراء المعاملات، سواء من خلال فرض جزاءات على أي بلد أو طرف يتعامل مع كيانات سورية، وخاصة مع مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري، أو فرض قيود على التحويلات المالية الخارجية بدولارات الولايات المتحدة، وتجميد أصول بعض رجال الأعمال وأرباب الصناعة، مما يحد من قدرتهم على المشاركة في الأنشطة التجارية والصناعية، ويفرض بالنتيجة قيودا على توفير بعض الاحتياجات الغذائية والطبية والخدمية.

وتعاني المؤسسات المالية والمصرفية والتجارية والاقتصادية السورية من صعوبات في إصدار الضمانات عن طريق المصارف الدولية، وفي فتح الاعتمادات المستندية اللازمة للعمليات التجارية. وتعاني أيضا من القيود والعقبات المفروضة على عمليات التصدير بما يعوق تسلّم عائدات هذه العمليات بالعملات الأجنبية واستخدامها لاستيراد السلع والاحتياجات الأساسية لسوريا، بالإضافة إلى صعوبة تحويل إيرادات المعاملات التجارية بالعملات الأجنبية.

3 - صعوبة إبرام عقود الشحن أو إيجاد شركات نقل تقبل شحن البضائع إلى سوريا، مما يتسبب في حالات تأخير توريد المواد المطلوبة وارتفاع تكلفة نقلها. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد والسلع في السوق السورية إلى درجة لا يستطيع المواطنون السوريون تحملها. وقد أدى هذا الوضع المأساوي في بعض الأحيان إلى الإلغاء الكامل لعقود التوريد.

4 - صعوبة إيجاد شركات تأمين دولية تقبل التأمين على العمليات التجارية مع سوريا، خوفا من التعرض للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو نتيجة للمخاطر المرتبطة بالشحن إلى بلد يتعرض لمثل هذه الجزاءات الانفرادية.

5 - إحجام العديد من الشركات عن المشاركة في المناقصات، وطلبات العروض، وبيع المواد للشركات والمؤسسات السورية، خوفا من التعرض للجزاءات نتيجة لتعاملاتها المباشرة أو غير المباشرة مع سوريا، وتجلى ذلك فيما يلي:

- شهدت السوق السورية انسحاب العديد من الشركات الدولية التي تنتج مواد دوائية محددة مثل أدوية السرطان، وأدوية الأمراض المزمنة والمعدية، وأدوية زراعة الكلى.

- رفض العديد من الشركات الدولية المتخصصة في إنتاج الأجهزة الطبية ذات التقنية العالية تزويد سوريا بالأجهزة، مثل المسرعات الخطية، وأجهزة العلاج الإشعاعي، وأجهزة دعم الحياة، مثل البالونات الأبهرية، والقلوب الاصطناعية، وأجهزة التنفس. وتمتنع هذه الشركات الدولية اليوم عن تزويد الشركات السورية بالمواد الاستهلاكية الطبية والكواشف المخبرية المخصصة للأجهزة التي تصنعها شركات حصرية.

- صعوبة توريد وشحن سيارات الإسعاف وبعض المعدات الطبية مثل آلات التصوير بالرنين المغناطيسي التي تحتاج إلى دعم تقني، مثل استخدام غاز الهليوم أثناء النقل.

- انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وإضعاف إمكانية تلبية الاحتياجات الطبية والتغذوية والخدمية الأساسية للمواطنين السوريين.

- صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين السوريين أو ارتفاع تكاليف الحصول عليها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعارها مقارنة بالدخل الفردي، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة السورية بأعباء إضافية غير تلك الناجمة عن الحرب الإرهابية على سوريا وعواقبها الكارثية.

- وفيما يتعلق بمزاعم الاستثناءات والإعفاءات في إطار القرارات والأوامر التنفيذية الصادرة عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض تدابير قسرية على سوريا، التي تهدف إلى السماح بتمويل المواد الطبية والغذائية الأساسية، لم يكن لأي استثناءات أو إعفاءات مزعومة أثر على أرض الواقع على الإطلاق. وحتى اليوم، لم تتلق المؤسسات المالية السورية ردا من المصارف الأجنبية، عند إرسال أوامر الدفع أو أي طلب لتحرير الأموال المجمدة بهدف تمويل شراء هذه المواد. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن مصرف سوريا المركزي أبدا من الاستفادة من الأموال المجمدة في الخارج بهدف تمويل المواد والاحتياجات الأساسية للشعب السوري، حيث لا تستجيب المصارف الأجنبية لأوامر الدفع الصادرة عن هذا المصرف.